الأزهر وثورة يوليو وما بعدها

يبـدو للناظر أن الخط الدينى لعبد الناصر كان متكسـراً، ويتتبع الباحث رفعت سـيد أحمد «الدكتور من بعد» فى كتابه «الدين والدولة والثورة» ورود كلمتى «الدين»، «الإسـلام» إحصائياً فى الفترات المختلفة من سـنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠، ويفسر كثرتها أو قلتها حسب الأجواء السياسية والأحداث المصاحبة، ففى الصدام الدموى مع الإخوان المسلمين مرة سنة ١٩٥٤- ومرة أخرى سـنة ١٩٦٥- يقول فـى ٥/ ٩/ ١٩٥٤: «أرادوا أن يفرضوا وصايتهم على الثورة التى أخرجتهم من السجون، والتى حققت لهم العزة القومية..

لقـد ذهب الهضيبى إلى سـوريا ولبنان ليحارب الثـورة هناك، ومادمتم متيقظين متبصرين فسيسـقط كل مضلل وكل مخادع، ولن نستعبد مرة أخرى لفئة تكون عميلة للشرق أو للغرب، أو للأطماع الذاتية، ولن نستعبد لنهازى الفـرص الطامعين فى الحكم. حينما خرجت فـى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ كان معـى ٣٠ جنيهاً، فتركت ٢٩ وأخذت الجنيـه، لأنى كنت أعلم أنى قد لا أعود. ولما نجحت الثورة طلبت الوفد ليحكم، قلت لسراج الدين حدد الملكية الزراعية واقض على الفسـاد، فرفض تحديد الملكية. كنا نتكلم نبحث عمن يقضى على الفسـاد. لم نقم للحكم فحسـب، بل قمنا من أجل المثل العليا. وهم يقولون القرآن دسـتورنا، ونحن نخلع الملك ونقضى على الفساد والظلم الاجتماعى ونحقق الجلاء، فهل هذا الذى نعمله خروج على القرآن؟».

وفى ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤ يقول: «لم يكن احتكاراً حتى فى عهد النبى، ولكن الديـن تآلف ومحبة وتسـامح وتعليـم ولم يكن تعصباً أو حقـداً... وإذا كان

الهضيبى وأعوانه الذين بقوا فى مصر لم يجدوا فى مصر السميع المجيب، وتوجهوا إلى سوريا ليبثوا فيها أحقادهم، وأنهم يخدمون الصهيونية من حيث لا يدرون، فإن راديو إسرائيل وباريس ما يقولان سوى قراءة بيانات الإخوان المسلمين» . ويقول كذلك: «يا إخوانى عليكم بالعمل، لقد حققنا لكم العزة والكرامة، وبعد هذا لن نعمل لوحدنا، وسأترك لكم المضلل والمخادع، فأنتم الذين تعملون للقضاء عليه».

والحق أنه بعد قرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٤/ ١/ ١٩٥٤ الذى اتخذ بالإجماع فى مجلس قيادة الثورة، خلا محمد نجيب الذى اعترض من حيث المبدأ، وليس لأنه يشايع الإخوان، حرض عبد الناصر على ألا يقطع صلته بهم نهائيا، فقام فى ١٢ فبراير بزيارة قبر الإمام حسن البنا، ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقورى وخطب قائلاً: «أشهد الله أنى أعمل وكنت أعمل لتنفيذ هذه المبادئ، وأفنى وأجاهد فى سبيلها» .

وعندما دعت لندن وواشنطن إلى الحلف الإسلامى نسمعه يقول: «قالوا نريد أن نقيم حلفاً إسلامياً، ولكن كيف يقوم حلف إسلامى تحت زعامة بريطانيا أو تحت زعامة أمريكا؟

إن هذا الكلام هو خديعة لنا لندخل مناطق النفوذ، ولم تستطع هذه الشعارات الجديدة أن تنطلى علينا، ولكن أعلناها صريحة عالية، أننا قررنا أن نستقل وحصلنا على الاستقلال». ويقول مرة أخرى: «أنا مش متصور أن يبقى حلف إسلامى، ويأخذ أوامره من لندن أو واشنطن أو أى دولة أخرى لأنه حلف إسلامى. إنه يتنافى فى هذه الحالة مع كلمة الإسلام ويبقى حلف غربى» . ويقول فى خطابه بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢: «صحيح أن الإسلام ثورة، والتضامن الإسلامى تحتاجه الشعوب، ولكن الحلف يحول علماء

الإسلام من مراكز الفكر الدينى إلى مراكز السماسرة والإرهابيين» . ويبرر تخوفه من الحلف الإسلامى فيقول: «حيث من خلاله تخرج البلاد العربية من حيز القومية العربية الضيق الذى لا يمكن للاستعمار التفاهم فيه إلى حيز العقيدة الإسلامية الواسع الذى يجمع العربى والتركى والإيرانى والباكستانى فى مجال واسع فينسون جنسياتهم، ولا يفكرون إلا فى الإسلام، وحينئذ يمكن للبلاد العربية أن تتفاهم مع الغرب؛ حتى مع إسرائيل يمكن التفاهم معها عن طريقه، حيث إن العرب لا يقبلون وجود إسرائيل بينهم، ولكن الدولة المسلمة تقبل بهذا، وطبعاً السند فى هذا اعتراف إيران وتركيا بإسرائيل.. ويقول كذلك فى ٢٨/ ٥/ ١٩٦٢: «بالنسبة للروابط الإسلامية إحنا طبعا أشرنا فى الميثاق إلى الإسلام وإلى الروابط الإسلامية، أشير إلى هذا من أول يوم من أيام الثورة فى كتاب «فلسفة الثورة» ولكن بعد كده بعض الدول الإسلامية دخلت فى مواثيق وانحازت إلى الغرب، وبدأنا نسمع الكلام عن الحلف الإسلامى وعن تحويل حلف بغداد إلى حلف إسلامى بعدما دخلت بغداد وبقيت تركيا وإيران والباكستان، وبدأنا نشعر أن هناك محاولات لاستغلال الدين الإسلامى من أجل سياسة الانحياز التى تتنافى مع سياستنا، وبدأ الكلام عن حلف إسلامى. وبدأ الكلام عن حلف غير منحاز مباشرة إلى الغرب. لكنه منحاز بطريقة غير مباشرة، هذا الكلام قبل ١٩٥٥، وحتى وقتنا هذا بيتداول لغاية دلوقتى، فيه خطورة كبيرة إن احنا ننطوى تحت اسم الإسلام فى انحياز للغرب، أو الدخول تحت سيطرة الدول الغربية، لأن احنا بنعتبر أن هذا يتنافى كلية مع الإسلام؛ الإسلام الذى ينادى بالحرية، وينادى بأن نكون أحراراً وأسياداً لأنفسنا وألا نكون مناطق نفوذ لأى دولة أخرى».

وإبان العدوان الثلاثى الغاشم على مصر، يعتلى عبد الناصر منبر الأزهر. يخطب الجماهير ويذكى فيهم روح المقاومة، ونراه يقول: «لا يسعنى فى هذه المناسبة إلا أن أذكر جهاد الأزهر على مر السنين. فقد حمل الأزهر دائماً الرسالة؛ ولم يتخل أبداً عن الأمانة، وكافح كفاحاً مريراً فى سبيل الحصول على حرية الوطن. كافح الأزهر أيام الحملة الفرنسية. وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا، واقتحم المحتلون الأزهر، فلم يتأخر الأزهر عن حمل رسالة الجهاد والكفاح لتحرير الوطن وبلاد العروبة والإسلام. واستمر الأزهر يحمل الرسالة حتى سلمها إلى الجيش إلى عرابى الذى قام متسلحاً بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن.. لقد جاء دور الأزهر، وإن عليكم أن تحملوا الأمانة مرة أخرى وأن تدافعوا عن المثل العليا التى كافح من أجلها الأولون...».

وكان أقل استخدام للكلمات الدينية فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢، حين كانت الوحدة المصرية السورية. فلم يستخدم الدين فى مجال التعبئة السياسية، إذ كان الفكر الرئيسى هنا هو القومية العربية. ونسمعه فى ٧/ ٥/ ١٩٦٠ يقول: «استطاعت جيوش مصر وسوريا التى اتحدت أن تهزم الصليبيين، وأن تردهم عن أبواب القاهرة وأن تعيدهم إلى فلسطين. لقد كان الصليبيون يضمرون فى أنفسهم أمراً، وهو القضاء على القومية العربية، والسيطرة على بلاد العرب جميعاً؛ وإخضاع هذه البلاد لتكون مزرعة يتمتعون بخيراتها».

وهو يرى أنه لا تعارض بين القومية العربية، وبين الإسلام، فيقول: «طريق العروبة هو طريق الإسلام. فالإسلام كان دين الحق، دين الحرية، دين العدالة ودين المساواة».

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى فى خطابه بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٧، فيقول: «إن الأمة العربية لا ترى أى تعارض بين قوميتها العربية المحددة، وبين تضامنها القلبى والأخوى مع الأمم الإسلامية، أى إن الأمة العربية بقواها الثورية التقدمية لا ترى فى الإسلام عائقاً عن التطور، بل تراه بحس وإيمان دافعاً لهذا التطور».

لكنه كان يشير إلى الإسلام فى معرض الدفاع عن القرارات الاشتراكية، فنسمعه فى خطاب ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ يقول «فيه حديث عن النبى عليه الصلاة والسلام قال فيه إن الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلأ والنار، فيه ناس قالوا أيضاً الملح، معنى هذا فى تلك الأيام كانت المقومات الأساسية للمجتمع هى المراعى والماء، إنهم رعاة يرعوا ويعوزوا الماء والكلأ، هذه الأشياء كانت حاجة هامة فى المجتمع. النبى قال إن الناس يجب أن يكونوا شركاء فى هذا، ما يجيش واحد يستولى على المراعى ويقول هذه ملكى. هل التأميم يختلف عن هذا فى أى شىء؟ حين نقارن أنفسنا بهذا الوقت، الأول كان يعيش على المراعى. يعيش على الماء، ويعيش على الكلأ والنار كانت مهمة ليه، اليوم المصانع هيه بتمثل الأرض الزراعية، وتمثل المقومات الأساسية فى المجتمع» . ويقول كذلك فى نفس الخطاب:

«الدولة الإسلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشتراكية، الإسلام سار بعد النبى عليه الصلاة والسلام فى طريق الاشتراكية، أيام أبو بكر وأيام عمر سار فى طريق الاشتراكية وفى أيام النبى وفى هذه الأيام أنصفوا أهل الفقر من أهل الغنى. فى أيام عمر أمموا الأرض ووزعوا الأرض على الفلاحين..» ويقول فى نفس الخطاب مؤكداً نفس المعنى: «الإسلام فى أول أيامه كان أول دولة دين اشتراكية، الدولة التى أقامها الإسلام والتى أقامها

محمد صلى الله عليه وسلم كانت أول دولة اشتراكية، محمد النبى أول من طبق سياسة التأميم فى هذه الأيام».

ويقول كذلك فى خطاب له بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢: «إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية.

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين، وراحت تتلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها، لكى توقف تيار التفكير».

ويؤكد نفس فكرة أن الإسلام لا يتناقض مع التقدم، فيقول فى خطابه بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٧: «إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامى، وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية، وهى فى تطلعها إلى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضى، وهى ترى روح الإسلام حافزاً يدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية الاجتماعية والحرية الثقافية.

ونراه فى خطابه السابق بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢ يستشهد بالقصص القرآنى فيقول: «القرآن أيضاً كان يعطينا عظة وعبرة عندما يعود للماضى، ويحكى لنا قصة عاد وثمود، والطغيان، حصل ليه؟ علشان نأخذ من هذه القصص عظة وعبرة ونشوف إيه اللى حصل باللى انحرفوا، وإيه اللى حصل باللى خرجوا عن الطريق. الذى كان يجب عليهم أن يتبعوه، فالميثاق يسترشد ويستهدى بهذه الطريقة».

ويستشهد بأبى بكر الصديق حين حارب المرتدين وما نعى الزكاة من أجل تبرير العنف الثورى، فيقول: «فلقد حارب أبو بكر مانعى الزكاة» والمرتدين عن الإسلام، ردة عن النظام الإسلامى كله، وعن الدعوة الإسلامية كلها، وهذا نموذج للثورة الاجتماعية، لابد أن تسير فى طريقها، ويتم تأمينها حتى تنتصر وحتى تزيل الفوارق بين الطبقات، حتى تقام العدالة الاجتماعية، وحتى تقام الفرص المتكافئة بين الناس، لقد انتصر النبى أولاً ورجع إلى مكة منتصراً وحدث خلاف فى ذلك الوقت حول العفو عن الذين ناهضوا الدعوة وقاوموها ووقفوا ضدها، أم لا؟ فقال الرسول: «اذهبوا فأنتم الطلقاء، وقال أيضاً «من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن» وكان هذا سبيل الثورة فى بدايتها، وهو سبيل الرسول عندما رجع من إحدى المعارك التى أصيب فيها.. معركة أحد.. وقال: «اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون» ولكنه قال أيضاً: «إن المنافقين يقتلون ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة، فلكل دعوة مؤيدون ومعارضون، والمعارضون يتم العفو عنهم إذا ما تحولوا إلى الإسلام كما فعل عمر بن الخطاب عندما تحول من العداوة إلى التأييد أو قتالهم كقتال أبى بكر لما نعى الزكاة».

وقبيل إعلان الوحدة مع سوريا، فى ٥/ ٢/ ١٩٥٨ يذكر عبد الناصر مسألة الدين.

وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى الدين فى الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٠، فيقول: «اتحدت المنطقة العربية بتعيين النبوات، حتى بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض، واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حتى اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات».

لكنه بعد الانفصال يهاجمه حكام سوريا بأن يعيبوا عليه استخدامه للدين في «فلسفة الثورة». فيرد عليهم قائلاً: «طول عمر هذه المنطقة العربية تمسكت بالدين، وطول عمر هذه المنطقة العربية تدافع عن الدين، ولم تمكن أى خارج عن الدين من أن يكون صاحب سلطة فيها، إذا اعتقد حكام سوريا، حزب البعث فى سوريا، أن السلطة دامت إليه النهاردة، وأصبحت الفرصة مواتية أمامه لكى يكشف عن نفسه، ويكشف عن نواياه، تطلع إذاعة دمشق امبارح بهذه التعليقات لتهاجم الدين، وتهاجم ما كتب عن الدين، بأنها أفكار دينية عفنة، فهم فى هذا واهمين».

ويطرح مفهوم «الجمهورية» فى خطابه الوفد اليمنى بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٣، فنراه يقول: «الجمهورية معناها أن أى شخص من أبناء اليمن له الحق فى أن يحكم اليمن طالما كانت هذه إرادة شعب، وهذا هو الإسلام فى كل معانيه، هذا هو الإسلام كما رأيناه فى أول عهود الإسلام، فى أول أيام الإسلام. الجمهورية معناها أن الشعب يستطيع أيضاً أن يعزل الحاكم إذا انحرف عن مصلحة الشعب وعن إرادة الشعب، هذه هى الجمهورية، والجمهورية قامت فى اليمن وقابلت عدوانا استعماريا رجعيا، لأن الاستعمار والرجعية لا يريدون أن تقوى اليمن...» ويتابع: «تعاليم الإسلام بسيطة، تعاليم الإسلام واضحة، فيه ناس بيقولوا إن الإسلام دين رجعى، وأنا بقول أبداً، الإسلام دين تقدمى، وهو دين التطور والحياة. الإسلام يمثل الدين ويمثل الدنيا، لا يمثل الدين فقط، الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية لأن الإسلام حين نادى بالزكاة، معنى هذا أن الإنسان أو الفرد يدفع ٢,٥٪ من أمواله للشعب والدولة. إذن هذه هى العدالة الاجتماعية، وهذه هى الاشتراكية». ويقول فى نفس الخطاب عن اليمن: «لا يتقدم، لا توجد به مدرسة ثانوية، أو مصنع واحد، ولا يوجد

به تعليم، ولا توجد به منشأة صحية. اليمن لا يتطور مع العالم، هل هذا هو الإسلام؟! أبداً، الإسلام دين الحق، ودين الحرية».

ويقول رداً على وصفه بالشيوعية من قبل بعض الأنظمة التقليدية: «إننا نتهم بالشيوعية. هل إحنا شيوعيين؟ هل جمال عبد الناصر شيوعي، ورايحين للشيوعية؟ هل خلاص مثلاً حنبقى حمر؟ هذا الكلام بيتقال.. في مؤتمر قوى الشعب العاملة أنا اتكلمت وقلت إن احنا عندنا خلاف مع الشيوعية كبير جداً.. خلافات مبدئية، الخلاف المبدئي أن الشيوعية لا تؤمن بالدين، واحنا بنؤمن بالدين وحرية الأديان». ويقول كذلك في ٣٠/٥ /١٩٦٢ «الفرق الأول بيننا وبين الشيوعية هو أن احنا نؤمن بالدين وأن الماركسية تنكر الدين، وان احنا نؤمن بالرسل، والماركسية تنكر الرسل، أن الشيوعية تنكر الأديان، وتعتبرها أفيون الشعب واحنا بنؤمن بالله وحطينا ده ضمن المبادئ الأساسية، وحطينا ده خامس اعتبار، اعتبار الإيمان، إيمان بالله لا يتزعزع، قلنا هذا الكلام في الميثاق، والفرق الأخير وهو الخاص بالصراع الطبقي، الذي لا نؤمن به». ونحن نعلم أنه كان يقابل «نظرية صراع الطبقات في الفكر الماركسي، نظرية تحالف قوى الشعب العاملة» في فكر عبد الناصر والتي كانت «الرأسمالية الوطنية» قوة من قواه.

أما بعد النكسة فقد تم التركيز على مفاهيم الإيمان والصبر والمبادئ والإرادة والثقة بالنفس، والقيم الروحية والقضاء والقدر.

وفي خطابه بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٨ نسمعه يقول: «يجب أن نؤمن بأن إرادتنا هي وحدها القادرة على تغيير الموقف وتحويل الهزيمة إلى انتصار، لذلك يجب أن نضحي وأن نبذل الجهد ونفتدي حياتنا وحياة بلادنا بالفداء والموت. وبدى أقول حاجة مهمة، إن مفيش حد حيموت ناقص عمر؟،

وكل مخلوق له أجل محدد، وكلنا مؤمنين بالله وبهذه الحقيقة.. ومن ناحية أخرى، فلابد أن يتعمق هذا الإيمان فى قلب الجنود، عاوز كل عسكرى يكون مؤمن بالدين والقيم، ولازم التوجيه المعنوى يعمق هذه المعانى، ويجعل عامل الإيمان بالله أساسى فى توعية الجندى، وهذا الإيمان الذى يملأ قلب كل واحد يدفعه ألّا يتردد فى وقت الشدة، وقد لمستم ذلك فى المعركة وعشتم أيامها وأدركتم قوة المبادئ والإيمان».

ويقول كذلك فى خطابه بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٦٨: «إن المسئولية التى يلقيها الشعب عليكم أنتم رجال القوات المسلحة مسئولية كبيرة جداً والواجب الملقى عليكم واجب صعب، لكنه مش مستحيل، وبالإرادة والإيمان بالله والثقة بالنفس وبالتدريب وبالجهد وبالعلم نستطيع أن نحيل الهزيمة إلى نصر لأن هذا قدر الأمة العربية».

وفى خطابه بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨ يقول: «الدبابة مش حتحارب لوحدها، المدفع مش هيضرب لوحده، الإنسان هو القادر على تحريك كل هذه الأسلحة، والإنسان العربى دائماً كافح، الإنسان العربى دائماً أثر فى التاريخ، وسوف يكافح ويؤثر فى التاريخ. ولكن علينا احنا واجبات كبيرة جداً من أكبر القيادات إلى أصغر القيادات، علينا أن نوجه هذا الإنسان التوجيه السليم اللى هو الجندى، علينا أن نوجهه إلى أن يشعر أن عليه رسالة كبيرة، رسالة ثورية، ورسالة نحو ربه، ورسالة نحو وطنه، وعلينا أن نبث فيه روح الإيمان لأنه بدون الإيمان وبدون العقيدة الواحد حيحارب ليه؟ الواحد حيموت ليه؟ الواحد بيموت لأنه مؤمن بشىء بيطلع يبذل نفسه من أجله، واحنا هنا طبعاً نؤمن بالله، ونؤمن بوطننا، ونؤمن بحريتنا ونؤمن بحق أمتنا العربية فى الحرية ولذلك، من أجل المثل اللى ادهلنا ربنا، ومن أجل بلادنا، ومن أجل أرضنا، ومن أجل أمتنا العربية.. الواحد يطلع ويضحى بنفسه».

واضح أن عبد الناصر قد استخدم الدين مع أدوات أخرى فى عملية التعبئة السياسية، وإيجاد شرعية لنظامه؛ كما يقول بذلك تقرير الحالة الدينية فى مصر الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وفى هذا الإطار أضعف النظام الناصرى استقلال العلماء من خلال سياسته تجاه المؤسسات الإسلامية التى انطلقت فى عدة محاور. تمثلت فى القضاء على استقلال العلماء المالى، بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلى سنة ١٩٥٥ الذى تم تبريره باستثمار الإمكانات والأراضى غير المستغلة، وتحويلها إلى أعمال التنمية؛ وخاصة مشاريع الإسكان والبنوك وما شابه ذلك، وتحويل جانب كبير من أراضى الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعى، وقانون إلغاء المحاكم الشرعية. ومعها إلغاء المجالس المالية القبطية «القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥» الذى تم تبريره بدعوى تأكيد سيادة الدولة الوطنية، بحيث يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتناولها خصوماتهم. فإن الحال فى مصر كانت على النقيض: فجهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة، كل جهة تطبق قوانينها فى قضائها، على الرغم من أن الدولة قد استردت سلطانها القضائى بالنسبة للأجانب، فأصبحت المحاكم الوطنية منوطة ببحث جميع منازعاتهم، حتى فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية. وكذلك تم تبريره بأن مصر ورثت نظام تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى. فقامت المحاكم الشرعية والقضاء المحلى، ثم تعددت جهات القضاء المحلى، فأصبح لكل طائفة قضاؤها وقوانينها وإجراءاتها الخاصة. مما أدى إلى الفوضى. والإضرار بالمتقاضين، فقد استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل

جهة فى توسيع دائرة اختصاصها، والاعتداء على سلطة غيرها، خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة تبين اختصاص كل منها. وكان المرجع العام- كما تقول المذكرة- هو أحكام الخط الهمايونى الصادر فى الدولة العثمانية عام ١٨٥٦، وبعض القوانين العثمانية الأخرى، التى لم تكن محكمة الصياغة، محددة المعالم، قصد بعدم وضوحها إلى التجهيل الذى اقتضته ظروف سياسية. وكانت النتيجة تنازع المحاكم فيما بينها، وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد، وجعل المتقاضين يستعدون محكمة على أخرى، وظل مصير الحقوق رهيناً بهذه الظروف. وتم تبريره ثالثاً بأنه قد استفاضت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية، وندد بها المتقاضون، مؤكدين على انتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى. كما قضى النظام الناصرى على أى دور محتمل يمكن أن يؤديه الأزهر فى شئون المجتمع باستقلال عن الدولة، وذلك بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر «القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١».

لقد تطور دور الأزهر مع الأحداث السياسية الخطيرة التى عاشتها مصر منذ يوليو ١٩٥٢ فنراه يطالب باسترداد ثمن الهدايا التى أعطيت للملك السابق، ويعلن تأييده لاتفاقية الجلاء، ويؤكد أن صلابة وحدتنا على النضال والتضحية أخضعت المستعمر، كما يعلن فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٦ أول تعديل فعلى لقانون الأزهر بعد يوليو ١٩٥٢، الخاص بالمواد ٧٥، ٧٦، ١٠٤ من القانون المتعلق بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، التى تقضى بالتيسير على طلاب امتحانات النقل فى الأقسام الابتدائية والثانوية والخاصة بنشر الدعوة الإسلامية فى ربوع العالم. وعلى المستوى الفكرى هُيئت الساحة لإعلان قانون إعادة تنظيم الأزهر فيطالعنا الشيخ أحمد الشرباصى بمقال شامل

غامر فى الأهرام فى ٣/ ١١/ ١٩٥٨ يطالب فيه بضرورة إحداث ثورة فى الأزهر، وما حول الأزهر. ويرد عليه الشيخ عبد الحكيم سرور بأن هناك بالفعل ثورة داخل الأزهر. وبأن الآمال معقودة على رجال نهضتنا الحديثة فى ألا يتخلف أساتذة الأزهر وموظفوه عن رصفائهم وأترابهم فى أية وزارة أو مصلحة. وتطالعنا بنت الشاطىء يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٩ فى الأهرام بمقال تدعو فيه صراحة إلى ضرورة الالتفات لوضع المرأة فى الأزهر، وإلى موقف الأزهر وعلمائه وقوانينه من هذا الوضع، وضرورة تغييرها جميعاً، حتى نسمع «أنهم لم يعودوا يرون فى دخولنا الأزهر طالبات أو محاضرات أو مدرسات إلا إحياءً لسنة كريمة، وتقاليد راسخة»... ثم تبدأ نغمة التغيير فى الظهور تدريجياً، وتتزايد الاقتراحات من لجنة الشئون الدينية بالأزهر، وهى لجنة متفرعة من اللجنة الفنية الدائمة للمقترحات فى الاتحاد القومى، ويرأسها كمال رفعت، ثم يعلن قبل إعلان قانون إعادة تنظيم الأزهر بأيام قلائل عن فتح الأزهر لأبوابه لقبول الفتيات، وتعيين المدرسات فى هيئة تدريس الفتيات، وتخصص فصولا لهن، ثم تنظم دراسات لرجال السلك الدبلوماسى وأصحاب المؤهلات العالية.

ثم يرسل الرئيس عبد الناصر فى ٢٢ يونيو ١٩٦١ إلى رئيس مجلس الأمة صورة من مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم الأزهر، والهيئات التابعة له. وعقدت الجلسة للمناقشة، يصفها الأستاذ فتحى رضوان فى مقابلة شخصية- كما جاء فى كتاب «الدين والدولة والثورة» للباحث- وقتذاك- رفعت سيد أحمد، بقوله: حضر رجال الثورة، وجلسوا أمامنا على المنصة، وتحديداً كان على المنصة أنور السادات، وكمال الدين حسين، وكمال رفعت، وعلى يساره «اثنان» من رجال الأزهر هما «محمد البهى ونور

الحسن». ويتابع: «وقال أنور السادات للمجلس عندما علت أصوات تعارض المشروع.: «كانت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة، والذين حاولوا الوقوف أمامها ديسوا بالأقدام. واليوم ثورة جديدة، وسيصاب الذين يقفون أمامها بنفس المصير». ويلاحظ أنه قد تغيب ١٧٩ عضواً، أى نحو ٤٩٪ من الأعضاء، توزعوا على النحو: «٤٢» عضواً غابوا بإجازة، «٨٩» اعتذروا، (٤٨) تغيبوا دون إجازة أو اعتذار!! مما يقطع بأن كانت هناك معارضة شديدة للمشروع وتقول الوثائق الرسمية إنه لم يعترض من الحاضرين إلا النائب صلاح سعدة.

وكان الهدف من التطوير إعطاء الدولة تنظيما أكبر لمؤسسة الأزهر، وذلك بإلغاء مواد وأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاصة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، والقوانين المكملة له والخاصة بإعطاء درجة من الاستقلالية للمؤسسة. واستبدال أحكام جديدة بها وتبدلت بوضوح سيطرة الدولة على الأزهر فى النواحى الآتية:

١ – مادة «٣»: التى تنص على أنه يعين لتصريف شئون الأزهر وزير بقرار من رئيس الجمهورية، ولهذا الوزير الحق فى أن يطلب إلى المجلس الأعلى للأزهر أو الإدارات أو الهيئات أو اللجان الفنية المختلفة التابعة له بحث موضوعات معينة لإبداء الرأى فيها، أو اتخاذ قرار بشأنها، كما أن له كل السلطات المخولة للوزراء فيما يتعلق بشئون الأزهر وهيئاته المختلفة.

٢ – مادة «٤»: التى تنص على قصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته. ويرأس المجلس الأعلى للأزهر.

٣ – مادة «٥»: التى تنص على إعطاء رئيس الجمهورية حق تعيين شيخ الأزهر سواء من بين هيئة المجمع العلمى للدراسات الإسلامية أم ممن تتوفر فيهم الصفات المشروطة فى أعضاء هذه الهيئة، حتى وإن كان من قبل تعيينه ليس عضواً فى هذه الهيئة، ويصبح بمقتضى تعيينه شيخاً للأزهر عضواً فيها.

٤ – مادة «٧»: وقد أعطت لرئيس الجمهورية الحق فى اختيار وكيل الأزهر من بين هيئة المجمع العلمى للدراسات الإسلامية، أو ممن تتوفر فيهم الصفات المشروطة لأعضاء هذه الهيئة، حتى وإن كان قبل تعيينه ليس عضواً فى هيئة المجمع، ويصبح بمقتضى تعيينه وكيلاً للأزهر عضواً فيها. والوكيل يعاون شيخ الأزهر، ويقوم مقامه حين غيابه.

وقد قدم وزير الدولة كمال الدين رفعت– ممثلاً للدولة– مذكرة إيضاحية ساق فيها مجموعة من الاسباب، منها أن الأزهر كان ذا اتجاه محافظ فى علومه ومواقفه: وأن هذا الاتجاه كان نتيجة حتمية لموقفه الدفاعى الذى التزمه قروناً متطاولة فى مواجهة قوى العدوان الخارجية والداخلية. وقد استمر هذا الاتجاه– كما تقول بذلك المذكرة– حتى بعد زوال أسبابه، وآية ذلك أن رجاله لا يريدون لأنفسهم إلا أن يكونوا رجال دين، لا يكادون يتصلون بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع. وترى المذكرة أن الإسلام فى حقيقته الأصلية لا يفرق بين علم الدين وعلم الدنيا، لأنه دين اجتماعى ينظم سلوك الناس فى الحياة ليحيوا حياتهم فى حب الله عاملين مؤثرين فى المجتمع. وأن «الإسلام يفرض على كل مسلم أن يأخذ بنصيبه من الدين والدنيا، فكل مسلم يجب أن يكون رجل دين ورجل دنيا». وتلح المذكرة على القول بالانفصال الواضح بين علوم الدين وعلوم الدنيا داخل الأزهر.

هذا الانفصال الذى واكب التطور العلمى والسياسى المعاصر، الذى يعيشه العالم الإسلامى.

إن بعض البلدان الإسلامية التى تخلصت منذ زمن وجيز من ربقة الاستعمار والتى تقع مصر فى مقدمتها «حين تلتمس الخبراء من كل نوع من أنواع النشاط لا تكاد تجد إلا الأجانب عن بيئتها من المواطنين أو غير المواطنين، وحين تلتمس من المواطنين خبراء يملكون الخبرة، ومعارف دينية صحية وعقيدة واعية، لا تكاد تعرف أن توفدهم ليتعلموا ويستفيدوا الخبرة والمعرفة والعقيدة».

وتذهب المذكرة إلى أن أهم ما تحتاجه مصر وباقى البلاد الإسلامية العناصر الثلاثة: الخبرة، المعرفة، العقيدة. وينبغى للأزهر أن تجتمع له هذه الخصال الثلاث لكنه اضطر للاكتفاء بالعقيدة دون غيرها. وترتب على هذا أن عاد المبعوثون إلى الأزهر إلى بلادهم من بعد وقد نهلوا من علوم الدين، لكنهم لا يحسنون عملاً آخر، ولا يطيقون إنتاجاً، ولا يقدرون على المشاركة فى أى لون من ألوان النهضة. كما تحول كثير من المبعوثين الوافدين إلى الأزهر إلى الجامعات المدنية بدلاً من الأزهر، فحصلوا العلم الدنيوى، لكنهم لم يظفروا بشىء من علوم الدين أو ينالوا منها «وبهؤلاء وأولئك تعقدت الحياة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الإسلامى، وتعثرت النهضة فى تلك البلاد». وترتب على ذلك كنتيجة منطقية أن «زين الشك فى قلوب الناس تجاه صورة رجال الأزهر».

وتقول المذكرة إنه لهذا كان لابد من تطوير الأزهر للحفاظ على مكانته، مع الحرص على طابعه وخصائصه وصفاته التى استحق بها جميعاً أن يبقى مسيطراً على تاريخنا وأن يكون أكبر أسباب العلاقات الوثيقة بيننا وبين

إخوان لنا فى مشـارق الأرض ومغاربها منذ ألف عام ويزيد. وتتابع المذكرة فتقـول إنه كانت هناك محاولات متكررة للإصلاح منذ أزيد من نصف قرن، لكنها لم تنفذ إلى صميم المشكلة، ولم تحاول إيجاد حل جذرى لها، فكانت قشـوراً من الإصلاح. وتقترح المذكرة المبادئ الآتية لكى تكون أسـاسـاً لكل إصلاح:

١ – أن يبقـى الأزهـر وأن يدعـم ليظل أكبر جامعة إسـلامية، بل أقدم جامعة فى العالم، وأن يظل قلعة للدين، حصناً للعروبة، يرتقى به الإسلام، ويتجلى فى جوهره.

٢ – أن يخـرج علماء قد حصلـوا على ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيأوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج. فلا تكون كل حرفتهم أو بضاعتهم هى الدين.

٣ – أن تتحطم الحواجز والسـدود بينه وبين الجامعات والمعاهد، وتزال الفوارق بينه وبين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستوى، وتتكافأ فرصهم جميعـاً فى مجالات العلم والعمل، مـع الحرص على ما يمتاز به الأزهر من دراسات دينية وعربية.

٤ – أن توحد الشهادات الدراسية والجامعية فى كل الجامعات والمعاهد التعليميـة المصرية. وكتطبيق على هذه المبادئ أصبح لجامعة الأزهر كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة و... و.. أما الوثائق الرسمية فلم تظهر ردود فعل سـلبية لمشروع القانون، لكن الأسـتاذ فتحى رضوان يقول فى المقابلة التـى– ذكرناها– مع الباحث رفعت سـيد أحمد «الدكتـور من بعد» : «لقد أذعنوا لا عن رضاء.. ولكن عن خوف شديد، وأذكر أن من بين علماء الأزهر الشـيخ عبد الرحمن دراز الذى كان وكيـلاً للجامع الأزهر ثم أحيل للمعاش

وانتخب عضواً بمجلس الأمة، فكان هو العالم الأزهرى الوحيد الذى أيد القانون. وتكلم فيه كلمة ثار الأعضاء فى وجهه فترك المنبر ونزل، وكان معنا أيضاً الشيخ حسن مأمون، وكان رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، ثم انتخب نائباً لمجلس الأمة، وهذا الرجل كان حائراً لا هو قادر على المعارضة، ولا هو قادر على قبوله، وفيما علمت أن الشيخ محمود شلتوت كان يبكى ويقول للناس «ادونى الأزهر بتاعى القديم» وقد أخبرنا بذلك الدكتور السعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة الأسبق».

ويقول الأستاذ رفعت سيد أحمد: «بيد أن الصورة لم تكن بهذا التوصيف الذى قاله الأستاذ فتحى رضوان تماماً، فلقد وجدت أصواتاً مؤيدة بما فيها صوت الشيخ محمود شلتوت ذاته، الذى قال فى الأهرام فى ٢٤/ ٦/ ١٩٦١: «إنه يترك الحديث عن هذه الدفعة الثورية العلمية والإسلامية لدعم الأزهر فى الداخل والخارج إلى خطواتها التنفيذية، وحسب الأزهر أنه يحظى دائماً برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وبذلك تزداد رسالته على مر الأيام قوة وتتضاعف إمكاناته لتحقيق أهدافه الضخمة للعالم الإسلامى كله».

وقال عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق: «إن القانون الجديد حقق أمانى المسلمين فى إصلاح الأزهر وتمكينه من أداء رسالته كاملة». الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١.

وذكر د. محمد عبد الله ماضى أن القانون الجديد يذيب الفوارق التى كانت تحجب الطالب الأزهرى عن الدراسات العلمية العالية، ويهيئ تكافؤ الفرص للجميع «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١» وقال الشيخ منصور رجب الأستاذ بكلية أصول الدين إن هذا القانون الإصلاحى خطوة موفقة جريئة وأبرز

معالمه تكون مجمع البحوث الإسلامية الذى يمثل فيه جميع علماء المسلمين «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١».

وذكر الشيخ فرج السنهورى أنه يمثل خطوة تهدف إلى التوفيق بين حياتنا فى مجتمعنا ومصلحة الدين والعالم أجمع. أما أمين تنظيم الأزهر الشيخ أمين الخولى فقال إن تنظيم الأزهر محاولة صحيحة وهدفها صالح لتحقيق ثلاث رسالات:

رسالة اجتماعية، ورسالة دينية، ورسالة علمية «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١».

ولعلنا هنا أن نشير إلى خطاب لعبد الناصر ألقاه فى المعهد الدينى بالإسكندرية فى ١٨/ ٤/ ١٩٥٣، يقول فيه لرجال الدين: «فلتضعوا أيديكم فى أيدينا، ولنجاهد معاً فى سبيل تحرير مصر، فإن لكم رسالة عظمى، إننا لن نسمح بعد اليوم للفساد أن يقوم، ولن يسمح رجال الدين أن يقوم فى مصر فساد أو طغيان». ويتابع: «رسالة الأزهر ليست فى مصر، وليست فى الأزهر، وإنما فى القرى والنجوع والتجمعات لتنصحوا ولترشدوا، وهذه الدعوة وهذا الإرشاد يجب أن يكون بيننا بدلاً من أن نشكو من الاستعمار، ولا يمكن أن نلقى العبء على الحكومة وحدها، إنما نحتاج إلى جهود رجال الأزهر».

وبالمقابل كان هناك الإغداق المالى على الأزهر بعد استصدار القانون الجديد، وارتفعت ميزانيته فى سنة ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ضعف ميزانيته عام ١٩٥٢، وارتفع عدد معاهده من ٢٥ معهداً فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣٧ معهداً فى سنة ١٩٦٦. وزاد طلابه فى نفس الفترة بما يقارب ٤٠٪. وابتنى الأزهر مدينة للبعوث الإسلامية. والحق فإن الإنفاق على الأزهر بهذا القدر كان ذا

حدين، فقد تلاشت فى ظله حرية الأزهر واستقلاله الذى تمتع به وقت أن كانت ميزانيته مستقلة نسبياً عن الدولة قبل الثورة، وأصبح رجاله موظفين فى الدولة حريصين على المناصب الحكومية إلى درجة الوزير.

ربما لم تختلف رؤية الرئيس السادات للدور السياسى للأزهر عن رؤية سلفه الرئيس عبد الناصر كثيراً، ولكن السادات كان أرق فى تعامله معه من عبد الناصر! وظهر السادات حريصاً على استمالة علماء الأزهر، فأصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥، الذى نص على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، وأصبح شيخ الأزهر بدرجة رئيس وزراء مالياً ويتبع رئيس الوزراء إداريا فقط، وألغى منصب وزير شئون الأزهر، وأضحى شيخ الأزهر يسبق بروتوكولياً الوزراء. وكثيراً ما كان يؤكد فى خطاباته على دور الأزهر التاريخى فى مجال الدفاع عن الإسلام فى مصر بل والعالم الإسلامى كله، وأن الأزهر يناضل منذ ألف عام كى يحفظ رسالة الإسلام، ويحفظ للإسلام قوته ومقوماته ومناعته، ويقول إنه لولا الأزهر «لضاع الإسلام» ، كما أكد عديداً من المرات أن وجود الأزهر فى مصر جعلها بعد مكة والمدينة مقصد جميع المسلمين. وثابر الرئيس السادات على تأكيد الدور التاريخى للأزهر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ثم مقاطعة أغلب الدول العربية لمصر، وتعليق عضويتها فى المؤتمر الإسلامى. وقال: «إنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات لن تبنى ما يماثل الأزهر».

وكانت أولى القضايا التى واجهت الرئيس مبارك عند ولايته هى مواجهة العنف الدينى الذى راح ضحيته سلفه الرئيس السادات. واتخذ الرئيس مبارك فى اعتماده على علماء الأزهر شكلاً خاصاً، لم يكن مقصده بالدرجة الأولى

إضفاء الشرعية على حكمه ومحاربة المتطرفين بنفس سلاحهم، سلاح الدين، بل كان كذلك يسعى إلى إضفاء مزيد من الاحترام والتقدير على الأزهر، وجعله المرجعية الدينية الحقيقية لنظام حكمه. وقد أدى الأزهر دوره كمرجع دينى حقيقى فى إقراره لمشروعات القوانين قبل إصدارها، لتكون موافقة- دستوريا- للشريعة الإسلامية. وفى إقراره القرارات العادية التى ربما تثير مشاعر الجماهير. وبهذا تعاظم دور الأزهر مواكباً زيادة هامش الحريات. ولم تكن آراء الأزهر دائماً متسقة تماماً مع الاتجاه الرسمى للدولة فى بعض القضايا الحساسة مثل العلاقات مع إسرائيل، وفوائد البنوك، بينما تسعى الدولة إلى تحول اقتصادى كبير. وكانت الدولة تستجيب غالباً لفتاوى الأزهر فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والفكرية، لكنها لم تكن تستجيب فى حالة التعارض فيما يخص قضايا الاقتصاد والأمن القومى. وكأنه هناك اتفاق ودى بين الطرفين فلا الأزهر يتدخل فى المسائل السياسية- مثل- إلغاء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ولا الدولة تتوانى عن إظهار التقدير والاحترام للأزهر ولا تحاول التنقيص من حريته، مما جعله مؤسسة شبه مستقلة بالقياس إلى العقود السابقة.

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ أن تولى الحكم على توطيد علاقته بالأزهر وشيخيه جاد الحق على جاد الحق، ومحمد سيد طنطاوى، كما حرص كذلك بعد توليه الحكم بعامين على تكريم عدد من علماء الأزهر كل عام بمنحهم الأوسمة الرفيعة. كما يشارك الرئيس مبارك سنوياً فى احتفالات الأزهر بليلة القدر والمولد النبوى الشريف، يُلقى فيها كلمته، ويوزع الجوائز على حفظة القرآن الكريم، مؤكداً دائماً فى خطابه على أهمية الأزهر ودوره كما يؤديه علماؤه، وافتخار مصر بتميزها بأزهرها. وكذلك غالباً ما يدعى شيخ الأزهر

لحضور الاحتفالات الرسمية فى المناسبات الوطنية وفقاً لترتيبه البروتوكولى بعد رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، بعد أن أصبح بدرجة رئيس وزراء، وعلى الرغم من بعض الخلافات التى ثارت حول بعض الموضوعات والقضايا بين شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق على جاد الحق، وبين الرئيس مبارك، إلا أن العلاقة كانت دائماً علاقة احترام متبادل، أو هى علاقة تعايش ودى بين الطرفين.

وفى إطار تأكيد الدولة على أهمية الدين أنشئت لجنة عليا للدعوة الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر كان من مهامها دراسة الوسائل والإمكانات التى تساعد على نشر الدعوة الإسلامية، والمشاركة فى دعم القيم الدينية فى وسائل الإعلام، ودراسة أحوال الأقليات الإسلامية فى العالم، كما تم إنشاء لجان أخرى فى إطار الأزهر فى المحافظات، سُميت لجان التوعية الدينية، لنشر المفاهيم الدينية. كما تراها الدولة كما حدثت تعديلات تعلقت بتحديد عدد كليات جامعة الأزهر، فزادت كثيراً عن ذى قبل.

ونختم حديثنا فى هذا الفصل بذكر الشيوخ الذين تعاقبوا على الأزهر منذ سنة ١٩٥٢.

بداية فإن الشيخ محمد الخضر حسين تولى المشيخة من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كان ينادى بنبذ الخلافات بين المسلمين واتحادهم ضد الاستعمار. وهو تونسى الأصل تخرج فى جامعة الزيتونة، ثم نال العالمية من الأزهر. وعاد إلى تونس، فعمل بالتدريس والصحافة والقضاء، ثم عاد إلى مصر. وحصل على الجنسية المصرية، ثم عين رئيساً لتحرير مجلة الأزهر، وعضواً بمجمع اللغة العربية، وأسس مجلة لواء الإسلام، ورأس تحريرها، ثم عين عضواً فى هيئة كبار العلماء، اشترك فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وأهم كتبه:

القياس فى اللغة العربية، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، نقض كتاب الشعر الجاهلى. تنقل بين تونس ودمشق- حين صمم الفرنسيون على التنكيل بكل من يوقظ الروح الوطنية ضد استعمارهم- والآستانة ومصر وألمانيا حين احتل الحلفاء الآستانة- منددا بالاستعمار خطابياً فى المساجد، وكتابة فى الصحف والمجلات، يصفه الدكتور مهدى علام فى كتابه «المجمعيون فى خمسين عاماً» بأنه علم من أعلام العروبة والإسلام، وقال عنه الأستاذ محمد على النجار فى حفل تأبينه: «وجملة القول أن الشيخ اجتمع فيه من الفضائل مالم يجتمع لغيره إلا فى النُّدرى..».

وصف الشيخ ثورة يوليو ١٩٥٢ بأنها «أعظم انقلاب اجتماعى مرّ بمصر منذ قرون، لأنه الانقلاب الوحيد الذى ينشد لمصر النظام لتتمكن من الاستقرار عليه والاستمرار فيه»، لكنه قدم استقالته من بعد لخلافه مع عبد الناصر، خاصة فى إلغاء المحاكم الشرعية.

ثم تولى المشيخة الشيخ عبد الرحمن تاج من سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، وقد ولد بأسيوط سنة ١٨٩٦، ونال شهادة العالمية سنة ١٩٢٢، ثم سافر فى بعثة الأزهر إلى السوربون وحصل على الدكتوراه، ثم عاد ليعمل أستاذاً للشريعة بجامعة عين شمس. إلى جانب عضويته للجنة الفتوى، واختير عضواً فى لجنة الدستور، وعضواً بمجمع اللغة العربية. وكان من المؤيدين لثورة يوليو، وأصدر فتوى تقول بأن «الزعيم الذى يتعاون ضد بلاده ويخذل مواطنيه. فإن الشريعة تقرر تجريده من شرف المواطنة».. ويقول تقرير الحالة الدينية فى مصر الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، استناداً إلى صدور الفتوى فى عنف الأزمة وصراع السلطه بين اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر، إن الشيخ تاج كان يقصد بذلك اللواء محمد نجيب!!

ولسنا ندرى من أين جاء الشيخ تاج بأن اللواء محمد نجيب قد تعاون ضد بلاده، وخذل مواطنيه؟! وهاهى ذى الدولة فى عصر الرئيس حسنى مبارك. قد ردت للواء محمد نجيب اعتباره، وهو أول رئيس لجمهورية مصر، بإطلاق اسمه على محطة من محطات مترو الأنفاق كالرئيس جمال عبد الناصر.

كما أصدر الشيخ بياناً بعنوان «مؤامرة الإخوان» حرص خلاله على الهجوم على الجماعة من منطلق دينى، على اعتبار أنهم يعملون على تشويه الدين وحقائقه، وأن الأزهر سوف يعمل- من مبدأ حمايته للإسلام- على أن يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق.

أما الشيخ محمود شلتوت فقد ولد بمنية بنى منصور بمحافظة البحيرة سنة ١٨٩٣، ونال الشهادة العالمية النظامية سنة ١٩١٨، واختير عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، وتولى المشيخة من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤. وكان فقيها واسع الأفق جداً، مفسراً هائل الاطلاع، حارب الجمود والعصبية المذهبية التى جعلت من المذاهب أدياناً، وفرقت بين المسلمين، وندد بفكرة سد باب الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية، واعتبر ذلك حبساً للعقول، وتعطيلاً لكتاب الله، ومجافاة لنصوصه الداعية إلى البحث والنظر. وبسبب آرائه المرنة والتجديدية أصاب شهرة واسعة بعيدة. وكان أول حامل للقب «الإمام الأكبر» بعد صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر. وقد عرف عنه عدم موافقته العلنية على قانون تطوير الأزهر، فلم يكن موافقاً على حق رئيس الجمهورية فى تعيين شيخ الأزهر، وكذلك وكيله، وقصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بها، ورئاسة المجلس الأعلى للأزهر، وتعيين وزير لتصريف شئون الأزهر. وبصفة عامة لم يوافق على هذا القانون الذى قلّص كثيرا من استقلال الأزهر، وتراجع بموقع شيخه فى البروتوكول.

أما الشيخ حسن مأمون فقد تولى المشيخة من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩. وكان قد تولى رئاسة المحكمة العليا الشرعية، ثم عين مفتياً، ثم شيخاً للأزهر، واستقال لأسباب صحية.

كان عضواً بمجلس الأمة ورئيساً للمحكمة الشرعية عند صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، الذى كرس تبعية شيخ الأزهر لنظام الدولة، وكان موقفه غامضاً، فلم يوافق ولم يعارض. أعلن تأييده للنظام السياسى ومباركته لخطواته فى صد عدوان الصهيونية والاستعمار، ودعا إلى الجهاد ضد إسرائيل، كما كان أشد المدافعين عن القوانين الاشتراكية. وفى خضم أحداث ١٩٦٥ أصدر بيانات وصف فيها الإخوان المسلمين بأنهم «مجرمون».

أما الشيخ محمد الفحام فقد تولى المشيخة من سنة ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣. ولد بالإسكندرية سنة ١٨٩٤، ونال شهادة العالمية النظامية الأزهرية فى سنة ١٩٢٢، وعيّن مدرساً بمعهد الإسكندرية فكان يدرس الرياضيات إلى جانب العلوم الدينية، ثم عيِّن مدرساً للمنطق والبلاغة بكلية الشريعة. حصل على الدكتوراه فى الآداب من جامعة السوربون سنة ١٩٤٦، وعمل مدرسا بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، وظل يترقى فى مناصب التدريس إلى أن أصبح عميدا لكلية اللغة العربية ثم عين شيخاً للأزهر، وانتخب عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٢ وطلب إعفاءه من المشيخة سنة ١٩٧٣، واستجيب له. واهم مؤلفاته كان عن سيبويه وأصدر المجلس الأعلى للأزهر بقيادته بياناً أيد فيه الرئيس السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١، واعتبر إجراءاته «خطوة تأتى من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون، وبناء الدولة الجديدة»، كما أصدر ملحقاً أسبوعياً لمجلة الأزهر بعنوان «رسالة الأزهر لمحاربة الأفكار المتطرفة»، ولكنها توقفت بعد ٤٧ عدداً، ودعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

أما الشيخ عبد الحليم محمود فقد كان شيخاً للأزهر من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨، وعرف عنه تصوفه. حصل على عالمية الأزهر. ثم الدكتوراه من فرنسا فى الفلسفة الإسلامية. وعمل فور عودته مدرساً بكلية أصول الدين، ثم عميداً لها، ثم وكيلاً للأزهر، فوزيراً للأوقاف وشئون الأزهر. ولقد زادت كليات جامعة الأزهر بعد توليه، وتضاعفت المعاهد الأزهرية: وأهم كتبه التصوف عند ابن سينا، وفلسفة ابن طفيل، والإسلام والعقل، والتصوف الإسلامى والفلسفة اليونانية وهو مترجم عن الفرنسية. وألف الدكتور عبد الحليم محمود لجنة لوضع الشريعة الإسلامية فى صورة قوانين لم يقرها مجلس الشعب حتى الآن.. عارض القانون ١٠٣ لتطوير الأزهر، لسنة ١٩٦١ إلى حد تقديم استقالته بسبب تبعية الأزهر لوزير شئون الأزهر، واستجاب الرئيس السادات لاقتراحه، وأصدر القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ وألغى منصب وزير شئون الأزهر. كما عارض الشيخ قانون الأحوال الشخصية، فلم يصدر إلا بعد وفاته. وأيد موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧، وندد فى خطبة الجمعة التالية للأحداث بالشيوعيين، الذين اتهموا بأنهم وقفوا وراء الأحداث، ووصفهم بأنهم «ملحدون لا ينتمون للجماعة الإسلامية» وبناءً على ذلك أعلن السادات أنه لن يولى أحداً من الشيوعيين منصباً مهماً فى الدولة.

وفى سنة ١٩٧٧ رفض الدكتور عبد الحليم محمود إدانة جماعة التكفير والهجرة قبل أن يقرأ أفكارها، ولم يعلن رأيه للمحكمة، لكنه أصدر بياناً بعد ذلك استند فيه إلى التفرقة بين مسألة قتل الشيخ الذهبى، وفكر جماعة التكفير والهجرة.

أما الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار فقد ولى المشيخة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، وكان من أنصار التوفيق بين المذاهب. حصل على عالمية الأزهر فى

العقيدة والفلسفة، وعلى الدكتوراه من جامعة إدنبرة ثم رأس المركز الإسلامى فى واشنطن، ثم رأس بعثة الأزهر فى ليبيا. وعيّن أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأزهر، ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، ثم وكيلاً للأزهر، ثم وزيراً للأوقاف. أهم كتبه: الوجود والخلود فى فلسفة ابن رشد، العقيدة والأخلاق فى الفلسفة اليونانية، العالم بين القدم والحدوث، الحرب والسلام فى الإسلام «وهو باللغة الانجليزية». وفى عهده عدّل الدستور وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. لكنه تبنى وجهة نظر مغايرة للأزهر فى مجال تطبيق الشريعة الإسلامية. فلم ير ضرورة لتغيير كافة القوانين، وإنما تعديل بعض أحكام القانون التجارى والمدنى، فضلاً عن قانون العقوبات. أما قوانين النظام المصرفى، فرأى أن يكون تعديلها تدريجياً. حتى لا يترتب على ذلك إضرار بالاقتصاد الوطنى. وكان هذا عوناً على تجميد قوانين الشريعة التى قدمها إلى المجلس سلفه الشيخ عبد الحليم محمود. كما أيد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وخطوات التطبيع، وطالب المعارضين للتطبيع فى الأزهر بعدم الصراع مع السلطة، وحذرهم فلا ينبغى أن تكون معارضة الحاكم إلا فى الأمور التى تستدعى المعارضة.

أما الشيخ جاد الحق على جاد الحق فقد ولى الأزهر من سنة ١٩٨٢-١٩٩٦، وعلى الرغم من أنه حنفى المذهب، إلا أنه أكد مراراً أنه لا مذهبية فى الأزهر إلا فى الكتب العلمية. ولم تتأثر فتاواه أو مواقفه السياسية بالمذهب الحنفى. التحق بمعهد طنطا الدينى، وحصل على العالمية من كلية الشريعة، مع إجازة فى القضاء الشرعى، ووصل إلى منصب الإفتاء للجمهورية، وإلى عضويته بمجمع البحوث الإسلامية، ثم كان وزيراً للأوقاف. وأهم كتبه «الفقه الإسلامى مرونته وتطويره»، «النبى فى القرآن»، «هذا بيان للناس»، «بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة».

شغل إلى جانب المشيخة : رئيس المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ، عضو المجلس الأعلى العالمى للمساجد، نال وشاح النيل سنة ١٩٨٣ ، وسام الكفاءة سنة ١٩٨٤ من المغرب، جائزة الملك فيصل سنة ١٩٩٥.

أيد الشيخ معاهدة السلام مع إسرائيل عندما كان مفتياً من منطلق أن الرسول عليه صلوات الله وسلامه عقد المعاهدات مع اليهود. لكنه عارض التطبيع بعد ما أصبح شيخاً للأزهر بسبب الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، وأهمها القدس. كما أعلن تأييده للانتفاضة الفلسطينية وعمليات الاستشهاد ضد اسرائيل فى فلسطين ولبنان، وهاجم الموقف الأمريكى المساند لإسرائيل أبداً، كما ندد بمؤتمر الدار البيضاء الذى بحث قضية السوق الشرق أوسطية. وقال إنه لا تصالح ولا سلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلى. كما أيد الجهاد الأفغانى ضد الاحتلال السوفيتى، واهتم بالأقليات الإسلامية فى البوسنة والشيشان.

وعارض الشيخ جاد الحق فتاوى إباحة عائدات البنوك وشهادات الاستثمار، والختان، كما عارض مؤتمر السكان، ورفض توصياته التى تتنافى مع أسس الإسلام، وأخذت الدولة برأيه فى مؤتمر السكان.

وكان حتماً أن يتعاظم الدور الرقابى للأزهر على مستوى المطبوعات والمصنفات. وتعتمد الدولة على الأزهر فى تقييد ادعاءات المسلمين المتشددين، وتبرير سياستها تلقاءهم. لكن الأزهر لا يستطيع أن يحكم على كل أفكار هؤلاء المتشددين، لانطلاق الأزهر فى بعضها معهم من نفس المنطلق، لكنه يسعى إلى تصحيح الأفكار والمبادئ التى يختلف معهم عليها.

وقد دعا الشيخ إلى مواجهة التطرف العلمانى والتطرف الدينى معاً، ورفض بشدة أعمال العنف العلمانى واستحلال الأموال وتكفير الحاكم

والخـروج عليه وقال بأن التطرف الدينى ما هو إلا رد فعل للتطرف العلمانى والانحلال الخلقى فى المجتمع والتغريب الثقافى، وتجاوزات بعض وسـائل الإعلام، أما عن علاج المشـكلة فهو يرى أنه يكون بسرعة تطبيق الشريعة، وإعـادة صياغة مناهج التعليم لتتسـق مع الرؤية الإسـلامية، وتنفيذ أحكام القضاء، وإلغاء القيود على الدعوة، وتطهير المجتمع من الأدران، والكف عن السخرية من المتدينين، كما أنه لا غُنية عن الحوار الهادئ والموضوعى مع الشباب، لأن الحل الأمنى لا يكفى.

وأصدر الشـيخ جاد الحق أيام أن كان مفتياً فتوى تتعلق بكتاب «الفريضة الغائبة» المرجع الأساسـى لتنظيـم الجهاد، أثارت عليه حفيظة بعض علماء الأزهر على الرغم من أنها تضمنت بعض المآخذ على الدولة. كذلك فإن البيان الذى أصدره الأزهر عام ١٩٨٩ بعد أن تفاقمت أعمال العنف، والذى ورد فيه «إن تنفيـذ الحدود من حق الحاكم، وتغيير المنكر واجب على ولى الأمر» قد أهاج الجماعات المتشددة، فوصفت علماء الأزهر بأنهم «علماء السلطة».

وهكذا أصبح رأى الأزهر– على عهده– بعد تعاظم دور الجماعات المتطرفة واجـب الاحترام، وأضحى للأزهر دور خارجى فعال، قد يتعاظم أحياناً مع السياسـة الخارجية للدولة. وانعكس كل أولئك علـى المعاهد الدينية التى شهدت توسعاً ملحوظاً، وعلى جامعة الأزهر التى أصابت تطوراً عظيماً: بنية ومناهج وطلاباً، وعلى وجه الخصوص الطلاب الوافدين.

أما الدكتور محمد سـيد طنطاوى فقد ولى المشـيخة بعد رحيل الشـيخ جاد الحق رحمة الله عليه فى سـنة ١٩٩٦. وكان موقفه من قضية الحجاب فـى فرنسـا مثيراً للجدل. فمـن الناس من قال: إنـه كان يبتغى به هيئات وشخصيات فرنسـية قد عارضت الجهات الرسـمية فى فرنسا، باعتبار أن

الحجاب مسألة تندرج تحت بند الحرية الشخصية، فكيف بالإمام طنطاوى يقول: إن من حق الدولة أن تقر ما أقرت، وعلى المسلمين المقيمين فيها أن ينصاعوا للقرار؟!

وحين شاع أن الشيخ يبتغى زيارة بابا الفاتيكان فى روما، بعد تصريحاته المسيئة للرسول والإسلام، والتى رفض الاعتذار عنها، بل ادعى أنها لم تفهم على وجهها، انتقد بعضهم الشيخ.

بيد أنه يحسب للشيخ أنه لم ينجرف فى الطعن الجاهل الأحمق على الشيعة، وتأكيده على أن الخلاف بين الشيعة والسنة إن هو إلا اختلاف فى الفروع وليس فى الأصول، فلا ينبغى أن ينفرط عقد المسلمين لأسباب واهية.

بقيت مسألة أثارت وما برحت تثير كثيراً من اللغط، ألا وهى مسألة تطوير الأزهر، فقد صدر القانون ١٠٣ عام ١٩٦١ المعروف بقانون تطوير الأزهر، ومن بنوده إنشاء كليات عملية تتبع جامعة الأزهر. فبعد أن كانت جامعة الأزهر قاصرة على الدراسات الإسلامية من شريعة وأصول دين ودعوة وما إليها، والدراسات اللغوية والأدبية، صدر القانون بإنشاء كليات للهندسة والطب والعلوم والصيدلة والزراعة أو باختصار الكليات العملية الموجودة فى الجامعات المصرية الأربع آنذاك مما كان له أثر فى تخريج دفعات من الأطباء والمهندسين والصيادلة و.... و..... والذين تبعثهم الدولة مسلحين بعلومهم التى تمكنهم من خدمة المجتمعات التى يوفدون إليها داعين إلى دين الله الواحد ناشرين دعوة الحق.

***

أهم المراجع

١ – د. بيارد دودج «ترجمة د. حسين فوزى النجار» : الأزهر فى ألف عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

٢ – تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، بولاق، ١٢٧٠ هـ .

٣ – حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، القاهرة ١٩٤٦.

٤ – د. رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، دار الهلال، ١٩٨٥.

٥ – د. سعيد اسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية، دار الهلال ١٩٨٦.

٦ – عباس محمود العقاد: عبقرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٧١.

٧ – د. عبد الجواد صابر اسماعيل: دور الأزهر السياسى فى مصر إبان الحكم العثمانى، مكتبة وهبة ١٩٩٦.

٨ – عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، مطبعة بولاق. ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠ م) .

٩ – د. عبد العزيز الشناوى: الأزهر جامعاً وجامعة ، مكتبة الأنجلو المصرية، جزءان: ١٩٨٣، ١٩٨٤.

١٠ – محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، دار الهلال ١٩٩٧.

١١ – د. محمد مهدى علام: المجمعيون فى خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٦هـ «١٩٨٦م» .

١٢ – نبيل عبد الفتاح: تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.

AL - AZHAR ASH-SHARIF
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writting & Translation

الأزهـــر الشريف
مجمـع البحـوث الاسـلامية
الادارة العـامة
للبحـوث والتاليف والترجمـه

السـيد / محمد عبد العظيم سـتر

السـلام عليـكم ورحمـة اللـه وبركاته ـ وبعـد :

بناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : المرشد في إشارة المصابيح
تاليفكم ـ ٧٧٥ صفحة

نفيد بأن الـكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الاسلامية ولا مانع من طبعـه ونشره على نفقتـكم الخـاصة .

مع التـاكيد على ضرورة العنـاية التامة بكتـابة الآيات القـرآنية والاحاديث النبوية الشريفة والالتزام بتسليم ٥ خمس نسخ لمكتبة الأزهر الشريف بعد الطبـع .

واللـه المـوفق ،،،

والسـلام عليـكم ورحمـة اللـه وبركاته ،،،

تحريرا في / / ١٤ هـ
الموافق ١٩ / ٤ / ١٩٩٠ م

مدير عـام
ادارة البحوث والتـاليف والترجمـه